Al-imad Journal of Humanities and Applied Sciences (AJHAS)
مجلة العماد للعلوم الإنسانية والتطبيقية

ISSN: 3106-0323
Volume 1 – Issue 2 – 2025
Pages 54-66

The Rising Turkish Role: The "Blue Homeland" Strategy and the Impact of Turkish Maritime Ambitions on Relations with Eastern Mediterranean Countries

Fateh Muhammad Al-Sadiq Humidan *
Department of Media and Journalism, Faculty of Arts, Gharyan University, Gharyan, Libya
*Corresponding author: Fatehalsadeg@gmail.com

الدور التركي المتصاعد: استراتيجية "الوطن الأزرق" وأثر الطموحات البحرية التركية على العلاقات مع دول شرق المتوسط

فاتح محمد الصادق حميدان *
قسم الاعلام والصحافة، كلية الآداب، جامعة غريان، غريان، ليبيا

Received: 15-10-2025; Accepted: 11-12-2025; Published: 30-12-2025

Abstract:
This research examines the escalating Turkish geopolitical role in the Eastern Mediterranean through the lens of the "Blue Homeland" (Mavi Vatan) strategy. It analyzes the transformation of Turkish foreign policy from a continental focus to a maritime sovereignty-based doctrine. The study explores the intellectual and legal foundations of this strategy, highlighting the friction with international law and the "Seville Map." Furthermore, it investigates the role of domestic military industrialization, specifically the MİLGEM project and drone technology, in establishing a new "Status Quo." Finally, the paper assesses the impact of these maritime ambitions on regional alliances with key factors such as Greece, Cyprus, and Egypt, concluding that Turkey's maritime power has reshaped regional diplomacy from confrontation toward a complex realism.

Keywords: Blue Homeland, Eastern Mediterranean, Maritime Sovereignty, Turkish Foreign Policy, UNCLOS, MİLGEM, Energy Geopolitics.

الملخص
تتناول هذه الورقة البحثية الدور الجيوسياسي التركي المتصاعد في شرق المتوسط من خلال استراتيجية "الوطن الأزرق (Mavi Vatan). "وتحلل التحول في السياسة الخارجية التركية من التركيز القاري إلى عقيدة قائمة على السيادة البحرية. تبحث الدراسة في المرتكزات الفكرية والقانونية لهذه الاستراتيجية، مع تسليط الضوء على الاحتكاك مع القانون الدولي و"خريطة إشبيلية". علاوة على ذلك، تستقصي الورقة دور التصنيع العسكري المحلي، وتحديداً مشروع "ميلجم" وتكنولوجيا الطائرات المسيرة، في فرض "واقع جديد". أخيرًا، يقيم البحث أثر هذه الطموحات البحرية على التحالفات الإقليمية مع فاعلين رئيسيين مثل اليونان وقبرص ومصر، مستخلصاً أن القوة البحرية التركية أعادت صياغة الدبلوماسية الإقليمية من المواجهة نحو واقعية معقدة.

الكلمات المفتاحية: الوطن الأزرق، شرق المتوسط، السيادة البحرية، السياسة الخارجية التركية، قانون البحار، ميلجم، جيوسياسية الطاقة.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المقدمة

يعيش إقليم شرق المتوسط منذ مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين حالة من السيولة السياسية والاضطراب الجيوسياسي الذي أعاد صياغة التوازنات الإقليمية والدولية بشكل جذري. وفي قلب هذا المشهد المتغير، برزت الجمهورية التركية كلاعب محوري يسعى لإعادة تعريف دوره الجيوسياسي، منتقلاً من استراتيجية "العمق الاستراتيجي" التي صاغها أحمد داود أوغلو وركزت على القوة الناعمة والجوار البري والإرث العثماني، إلى استراتيجية أكثر صرامة وطموحاً تُعرف بعقيدة "الوطن الأزرق Mavi) " Vatan).إن هذا التحول، كما يرى الباحثون، ليس مجرد تغيير عابر في الخطاب السياسي أو الدبلوماسي، بل هو إعادة هيكلة شاملة وعميقة لعقيدة الأمن القومي التركي، تضع السيادة البحرية في كفة متساوية مع السيادة البرية (ترك، 2020). وتعتبر هذه العقيدة أن البحار الثلاثة المحيطة بشبه جزيرة الأناضول — المتوسط، إيجة، والأسود— هي امتداد حيوي وجزء لا يتجزأ من التراب الوطني الذي يجب الدفاع عنه وفرض السيادة عليه لضمان بقاء الدولة.(Gürdeniz, 2020)

تاريخياً، صُنفت تركيا ضمن الأدبيات السياسية كـ "قوة برية" بامتياز، حيث ركزت عقيدتها العسكرية منذ تأسيس الجمهورية على حماية الحدود البرية ومنع التهديدات القومية والانفصالية القادمة من الداخل أو من الجوار الجغرافي المباشر. إلا أن التطورات الدراماتيكية في حوض المتوسط، بدءاً من اكتشافات حقول الغاز الضخمة مثل حقل "ظهر" وحقل "ليفياثان"، وصولاً إلى محاولات عزل تركيا جغرافياً عبر تحالفات طاقة إقليمية، دفعت صُنّاع القرار في أنقرة إلى تبني رؤية الراديكاليين من الأدميرالات السابقين في البحرية التركية. هؤلاء المنظرون، أمثال الأدميرال "جيم جوردينيز" و"جهاد يايجي"، نادوا بأن بقاء الدولة التركية وقوتها في القرن الحادي والعشرين يعتمدان كلياً على سيطرتها البحرية وقدرتها على كسر الطوق الجغرافي المفروض عليها.(Kasapoğlu, 2019)

وفي هذا السياق، يبرز مفهوم "الوطن الأزرق" كصرخة تركية جيوسياسية ضد ما تصفه أنقرة بـ "خريطة إشبيلية"؛ تلك الخريطة التي أعدتها جامعة إشبيلية بتكليف من الاتحاد الأوروبي، والتي تحصر الجرف القاري التركي في شريط ساحلي ضيق لا يتجاوز بضع كيلومترات في بعض المناطق. وتعتبر تركيا هذه الخريطة محاولة لـ "حبس الأناضول داخل سواحله"، مما يمنعها من الاستفادة من موارد البحر الهائلة رغم امتلاكها لأطول خط ساحلي في شرق المتوسط .(Cebeci, 2021) إن هذا الصدام حول الخرائط ليس مجرد نزاع فني، بل هو صراع على الشرعية الدولية وتفسير الاتفاقيات الأممية، حيث تجادل تركيا بأن مبدأ "الإنصاف" يجب أن يتقدم على مبدأ "التساوي" في ترسيم الحدود البحرية.

تتداخل في استراتيجية الوطن الأزرق أبعاد استراتيجية متعددة ومعقدة؛ فـ البعد الاقتصادي يتجلى بوضوح في الصراع المحموم على "أمن الطاقة". ففي ظل سعي تركيا لتمويل طموحاتها التنموية الكبرى وتقليل فاتورة استيراد الطاقة التي ترهق ميزانيتها، أصبح الوصول إلى غاز شرق المتوسط ضرورة وجودية لا تقبل القسمة (إسماعيل، 2021). أما البعد الأمني والجيوعسكري، فيرتبط بتأمين خطوط الملاحة الدولية ومنع تحول الجزر اليونانية وقبرص إلى "حاملات طائرات ثابتة" تستخدم لمحاصرة النفوذ التركي المتنامي. وأخيراً، يظهر البعد القانوني كساحة اشتباك رئيسية؛ حيث تطرح تركيا تفسيراً قانونياً مغايراً لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار(UNCLOS) ، يرفض منح الجزر الصغيرة والمناطق المعزولة جرفاً قارياً كاملاً إذا كان ذلك يؤدي إلى قطع الاتصال الجغرافي للدول ذات السواحل الطويلة ,Rumelili) 2022).

إن هذا التصاعد في الدور البحري التركي لم يمر دون استجابات إقليمية ودولية اتسمت بالحدة أحياناً وبالتحالف الدفاعي أحياناً أخرى. فقد أدى الطموح التركي إلى تسريع تشكيل "منتدى غاز شرق المتوسط" في القاهرة، والذي ضم تحت مظلته خصوماً تاريخيين لأنقرة وحلفاء مفترضين في كتلة تهدف صراحة إلى تنسيق سياسات الطاقة بعيداً عن التدخل التركي (جمعة، 2022). ولم تكتفِ تركيا بالمناورات العسكرية، بل ذهبت نحو "الدبلوماسية القانونية الخشنة" بتوقيع مذكرة التفاهم لترسيم الحدود البحرية مع حكومة الوفاق الوطني الليبية في نوفمبر 2019. هذه الخطوة، كما يحلل ,Litsas & Tziampiris) (2019، قلبت الموازين الجغرافية في المنطقة، حيث خلقت ما يشبه "الدرع البحري" الممتد من سواحل

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الأناضول إلى سواحل شمال أفريقيا، مما وضع عوائق قانونية وميدانية أمام مشروع خط أنابيب "إيست ميد (EastMed) "المدعوم من اليونان وإسرائيل.
بناءً على هذا المشهد المعقد، يسعى هذا البحث إلى تفكيك ظاهرة "الوطن الأزرق" كمتغير مستقل يؤثر في استقرار إقليم شرق المتوسط. وسنعمل من خلال الفصول القادمة على تحليل الجذور الإيديولوجية لهذه العقيدة، ودراسة كيف ساهم تطور الصناعات الدفاعية البحرية التركية —خاصة المسيرات والفرقاطات الوطنية— في تعزيز هذه السياسة (مركز الأهرام، 2023). كما سيتطرق البحث بالتحليل والتقييم لتداعيات هذه الطموحات على العلاقات المتوترة مع أثينا ونيقوسيا، والفرص المتاحة لإعادة صياغة التفاهمات مع القوى الكبرى مثل مصر. إننا باختصار بصدد دراسة صراع يتجاوز حدود المياه والغاز؛ إنه صراع حول الهوية الجيوسياسية لتركيا ومن سيحدد قواعد اللعبة في "البحيرة المتوسطية" خلال العقود القادمة.

2.إشكالية البحث(Research Problem)

تتمحور إشكالية البحث حول التناقض الجوهري بين سعي تركيا لتأمين ما تعتبره "حقوقاً تاريخية وقانونية" في مياهها الإقليمية وجرفها القاري، وبين ردود الفعل الدولية والإقليمية التي ترى في استراتيجية "الوطن الأزرق (Mavi Vatan) "نزعة توسعية تهدد الاستقرار الجيوسياسي.
تكمن العقدة البحثية في السؤال التالي :إلى أي مدى تساهم استراتيجية "الوطن الأزرق" في تعزيز نفوذ تركيا الإقليمي كقوة بحرية صاعدة، وهل تمثل هذه الطموحات أداة ضغط لتحقيق مكاسب سياسية (Catalyst)أم أنها تشكل عائقاً بنيوياً (Obstacle) يحول دون تحقيق الاستقرار في منطقة شرق المتوسط؟

التساؤلات الفرعية:

ومن هذه الإشكالية المركزية، تنبثق التساؤلات التالية:

1. ما هي المرتكزات الفكرية والقانونية التي تستند إليها عقيدة "الوطن الأزرق" في مواجهة القانون الدولي للبحار؟
2. كيف وظفت تركيا قدراتها العسكرية البحرية الحديثة (مثل المسيرات والقطع البحرية الوطنية) لفرض واقع جيوسياسي جديد؟
3. كيف أثرت هذه الاستراتيجية على شكل التحالفات الإقليمية، وتحديداً مع مصر واليونان؟
4. هل يمكن أن تؤدي هذه الطموحات إلى صدام عسكري مباشر، أم أنها ستدفع الأطراف نحو "دبلوماسية الضرورة" وتقاسم الموارد؟

3. فرضيات البحث(Research Hypotheses)

يعتمد البحث على الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى :**أن استراتيجية "الوطن الأزرق" ليست مجرد مناورة تكتيكية مرتبطة بحزب معين، بل هي تحول استراتيجي في عقيدة الدولة التركية يهدف إلى إنهاء تبعيتها الطاقوية (Energy Independence).
- **الفرضية الثانية :**أن التصعيد التركي في شرق المتوسط أدى إلى نتائج عكسية من خلال تحفيز تشكيل تحالفات إقليمية مضادة (مثل منتدى غاز شرق المتوسط)، مما زاد من عزلة أنقرة القانونية (Cebeci, 2021).
- **الفرضية الثالثة :**أن القوة العسكرية البحرية التركية المتنامية تعمل كأداة "ردع دبلوماسي" تهدف إلى إجبار القوى الإقليمية على الجلوس إلى طاولة المفاوضات لترسيم حدود جديدة تراعي المصالح التركية.

4. منهجية البحث(Research Methodology)

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على إشكاليتها، سيتم الاعتماد على المناهج التالية:

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

1. **المنهج الوصفي التحليلي :**لوصف أبعاد استراتيجية "الوطن الأزرق" وتحليل الوثائق الرسمية والخرائط المرتبطة بها.
2. **منهج تحليل النظم :(System Analysis)** لفهم التفاعلات بين تركيا كفاعل إقليمي والبيئة الدولية (الاتحاد الأوروبي، حلف الناتو) والبيئة الإقليمية (مصر، اليونان، إسرائيل).
3. **المنهج الجيوسياسي :**لدراسة تأثير الجغرافيا (الممرات المائية والجرف القاري) على صناعة القرار السياسي في أنقرة (جمعة، 2022).

5. حدود البحث

- **الحدود الزمانية :**يركز البحث على الفترة من عام 2016 (بداية التبني الرسمي للعقيدة) وحتى عام 2025.
- **الحدود المكانية :**منطقة حوض شرق البحر الأبيض المتوسط، مع التركيز على مثلث النفوذ (تركيا - اليونان - ليبيا).

6. أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها تتصدى لقضية "آنية" شديدة الحساسية، حيث أن نتائج الصراع في شرق المتوسط لن تحدد مستقبل الطاقة في المنطقة فحسب، بل ستعيد رسم خارطة النفوذ الدولي في واحدة من أهم الممرات المائية في العالم.

الفصل الأول: المرتكزات الفكرية والقانونية لاستراتيجية "الوطن الأزرق"

يقوم هذا الفصل على تحليل الجذور الإيديولوجية التي شكلت عقيدة "الوطن الأزرق(Mavi Vatan) "، وكيف تحولت من مجرد أطروحة أكاديمية عسكرية إلى دستور للسياسة الخارجية التركية. كما يستعرض الفصل نقاط التصادم الجوهري بين هذه الرؤية والمنظومة القانونية الدولية السائدة، وتحديداً اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.(UNCLOS) .

المطلب الأول: المرتكزات الفكرية والجيوسياسية (النشأة والتنظير)

لم تكن استراتيجية "الوطن الأزرق" وليدة الصدفة أو نتاج رد فعل لحظي، بل هي نتاج تراكم فكري لتيار "الأطلسيين الجدد" داخل البحرية التركية، الذين رأوا أن مستقبل تركيا يكمن في البحار.

1. مفهوم "الوطن الأزرق (Mavi Vatan) "وتطوره

تعود الجذور الاصطلاحية للمفهوم إلى عام 2006، حين صاغه الأدميرال "جيم جوردينيز (Cem Gürdeniz)"، إلا أن التبني السياسي الفعلي له لم يبدأ إلا بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في 2016، حيث بدأت أنقرة في تبني سياسة خارجية أكثر استقلالية واندفاعاً .(Gürdeniz, 2020) يشير المفهوم إلى سيادة تركيا على مساحة بحرية تبلغ 462ألف كيلومتر مربع، تشمل مساحات شاسعة في البحار الثلاثة (المتوسط، إيجة، والأسود). ويؤكد (ترك، 2020) أن هذه العقيدة أحدثت ثورة في الوعي القومي التركي، حيث نقلت مفهوم "الوطن" من حيزه الجغرافي البري الصلب إلى حيز "مائي" مرن، معتبرة أن أي تهديد في البحر هو تهديد مباشر لعمق الأناضول.

2. التحول الجيوسياسي: من البرية إلى السيادة البحرية

يمثل "الوطن الأزرق" قطيعة إبستمولوجية مع نظرية "العمق الاستراتيجي" لأحمد داود أوغلو. فبينما ركزت الأخيرة على القوة الناعمة والارتباط القاري مع المشرق العربي والبلقان، تتبنى الرؤية الجديدة على "القوة الصلبة" والتحكم في الممرات المائية .(Kasapoğlu, 2019) يتأثر هذا التوجه بنظريات الجيوسياسي الأمريكي "ألفرد ماهان" الذي اعتبر أن السيطرة على البحار هي المفتاح الأساسي للسيادة العالمية. ويرى (جمعة، 2022) أن تركيا أدركت أن كونها "قوة برية" يجعلها عرضة للحصار الدائم، لذا فإن التحول نحو "السيادة البحرية" هو محاولة لكسر الأغلال الجغرافية التي فرضتها معاهدة لوزان 1923.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المطلب الثاني: الصدام القانوني مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار(UNCLOS)

تمثل الساحة القانونية أعقد جبهات الصراع، حيث تجد تركيا نفسها في مواجهة معايير دولية مستقرة، مما دفعها لابتكار اجتهادات قانونية خاصة تتناسب مع موقعها الجغرافي الفريد.

1. معضلة "الجرف القاري" للجزر في القانون الدولي

يكمن جوهر النزاع في تفسير المادة (121) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (1982)، والتي تمنح الجزر المأهولة حقوقاً كاملة في الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة .(EEZ) ترفض تركيا — وهي ليست عضواً في الاتفاقية— هذا التفسير "المطلق"، وتجادل بأن الجزر اليونانية القريبة جداً من سواحلها، مثل جزيرة "كاستيلوريزو(Meis) "، لا يمكن أن تمتلك منطقة اقتصادية تمتد لـ 200 ميل بحري لأنها تقع على الجرف القاري الطبيعي للأناضول (إسماعيل، 2021). يرى (Rumelili, 2022) أن تركيا تتبنى هنا "النظرية الجيولوجية" للجرف القاري مقابل "النظرية المسافية" التي تتبناها اليونان وقبرص (انظر الخريطة رقم 1 في الملحق ب) .

2. صراع المبادئ: "الإنصاف" في مواجهة "خط الوسط"

تعتمد اليونان وقبرص في مطالباتهما على مبدأ "خط الوسط(Equidistance) "، وهو معيار تقني سهل التطبيق لكنه، من وجهة نظر أنقرة، يؤدي إلى نتائج "غير عادلة" تحرم دولة ذات ساحل طويل جداً مثل تركيا من الوصول للمياه الدولية. في المقابل، تدافع تركيا عن مبدأ "الإنصاف (Equity) "و"التناسب"، مستشهدة بقرارات سابقة لمحكمة العدل الدولية (مثل قضية الجرف القاري لبحر الشمال). وتؤكد تركيا أن الترسيم يجب أن يأخذ بعين الاعتبار "الظروف الخاصة" للجغرافيا، بحيث لا تبتلع جزر صغيرة حقوق دول قارية كبرى.(Cebeci, 2021)

المطلب الثالث: "خريطة إشبيلية" والرد الاستراتيجي التركي

تعتبر "خريطة إشبيلية" المحرك الأساسي للشعور التركي بالتهديد؛ حيث رسمت هذه الخريطة حدوداً بحرية تمنح اليونان وقبرص سيطرة شبه كاملة على شرق المتوسط، مما يحصر تركيا في "خليج أنطاليا" فقط.

1. الرؤية التركية للخريطة كمهدد وجودي

تصف الأدبيات السياسية التركية هذه الخريطة بأنها "سايكس بيكو بحرية" أو "معاهدة سيفر ثانية". وترى أنقرة أن القبول بهذه الخريطة يعني خنق الاقتصاد التركي، ومنعها من التنقيب عن الغاز، وحتى تقييد حركة أسطولها العسكري (ترك، 2020).

2. الاتفاقية التركية الليبية 2019 كأداة للردع القانوني

لمواجهة هذا الحصار، وقعت تركيا "مذكرة تفاهم لترسيم الحدود البحرية" مع حكومة الوفاق الليبية في نوفمبر 2019. تكمن عبقرية هذه الخطوة من منظور "الوطن الأزرق" في أنها رسمت خطاً مائياً يقطع البحر المتوسط عرضاً من جنوب تركيا إلى شمال ليبيا. (انظر الخريطة رقم 2 في الملحق ب) ويؤكد (جمعة، 2022) أن هذه الاتفاقية خلقت واقعاً جغرافياً جديداً يعطل مشروع خط أنابيب (EastMed) ويجبر أي ترسيم مستقبلي في المنطقة على أخذ الرؤية التركية في الحسبان، كونها اخترقت مناطق كانت تعتبرها اليونان جرفاً قارياً تابعاً لجزرها (مثل جزيرة كريت).

خلاصة الفصل

إن الصدام في شرق المتوسط يتجاوز كونه صراعاً على الموارد؛ إنه صدام بين الشرعية القانونية الدولية التي تمثلها اتفاقية (UNCLOS) وتدعمها اليونان والاتحاد الأوروبي، وبين الشرعية الجيوسياسية للأمر الواقع التي تحاول تركيا فرضها عبر "الوطن الأزرق". هذا التناقض البنيوي جعل من البحر المتوسط ساحة لاختبار القوة، حيث أصبح القانون الدولي أداة تخدم المصالح السياسية لكل طرف.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الفصل الثاني: القوة البحرية التركية كأداة لفرض الواقع الجديد

لا يمكن فصل استراتيجية "الوطن الأزرق" عن الأدوات المادية التي تدعمها؛ فالعقيدة القتالية دون أنياب عسكرية تظل مجرد طموحات دبلوماسية. يحلل هذا الفصل كيف استطاعت تركيا، عبر "ثورة التصنيع الدفاعي"، أن تخلق توازناً جديداً للقوى في شرق المتوسط، محولةً المنطقة من "بحيرة دولية" إلى ساحة نفوذ تركي مباشر عبر ثلاث ركائز: الاستقلال في بناء السفن، السيادة في تكنولوجيا المسيرات، والقدرة على "إسقاط القوة" عبر حاملات الطائرات.

المطلب الأول: برنامج السفينة الوطنية (MİLGEM) والتحول من التبعية إلى الاستقلال الاستراتيجي

يعد برنامج – (MİLGEM) وهو اختصار لـ "Milli Gemi" أو السفينة الوطنية – المشروع الأضخم في تاريخ البحرية التركية. لم يكن الهدف منه مجرد سد فجوة في الأسطول، بل كان "إعلاناً للاستقلال الاستراتيجي" عن الموردين الغربيين.

1. **فلسفة "الوطن الأزرق" في التصنيع العسكري**

تاريخياً، عانت تركيا من "الفيتو" الغربي على استخدام الأسلحة المستوردة في النزاعات الإقليمية (مثل أزمة قبرص 1974). لذا، فإن صياغة عقيدة "الوطن الأزرق" تزامنت مع قرار استراتيجي بتوطين تكنولوجيا البحار. ويرى (Kasapoğlu, 2019) أن برنامج MİLGEM نقل تركيا من "مستهلك للأمن" إلى "منتج للأمن"، حيث أصبحت السفن التركية تُصمم وتُبنى بعقول وأيادٍ تركية، مما يمنح القرار السياسي في أنقرة حرية الحركة في شرق المتوسط دون خوف من عقوبات توريد قطع الغيار أو برمجيات التشغيل.

2. **التطور التقني: من الطرادات إلى الفرقاطات المدمرة**

بدأ البرنامج بإنتاج طرادات فئة "أدالار (Ada-class) "مثل السفينة "هيبيلي أدا". هذه السفن تتميز بتكنولوجيا "الشبح (Stealth) "التي تجعل اكتشافها بالرادار أمراً صعباً، وهي مصممة خصيصاً للمناورة في الجغرافيا المعقدة لبحر إيجة وشرق المتوسط .(Gürdeniz, 2020) تطور البرنامج لاحقاً لإنتاج فرقاطات فئة "إسطنبول(I-class) "، وهي قطع بحرية أكبر تمتلك قدرات دفاع جوي وهجومي متقدمة. الأهم هنا هو دمج صاروخ "أتوجا (Atmaca) "التركي، وهو البديل المحلي لصاروخ "هاربون" الأمريكي. إن امتلاك صاروخ جو-سطح محلي يعني أن تركيا يمكنها خوض مواجهة بحرية طويلة الأمد دون القلق من استنفاد المخزون المستورد (ترك، 2020).

المطلب الثاني: ثورة المسيرات (الجوية والبحرية): تغيير قواعد الاشتباك غير المتماثل

إذا كان برنامج السفن قد وفر "العضلات التقليدية"، فإن المسيرات التركية وفرت "الذكاء القتالي" الذي قلب موازين القوى مع اليونان وقبرص.

1. **المسيرات الجوية (UAVs): العيون الساهرة فوق "الوطن الأزرق"**

لعبت الطائرات المسيرة مثل Bayraktar TB2 وANKA دوراً حيوياً في فرض السيادة التركية. في شرق المتوسط، تُستخدم هذه المسيرات للقيام بمهام "المراقبة المستمرة (Persistent Surveillance) " فوق منصات التنقيب عن الغاز .وفقاً لـ(Rumelili, 2022) ، خلقت هذه المسيرات ما يسمى بـ "الردع المرئي"؛ فحين تحلق مسيرة مسلحة فوق سفينة تنقيب تركية، فهي ترسل رسالة بصرية فورية لأي فرقاطة يونانية أو فرنسية بأن أي اقتراب سيواجه برد سريع وغير مكلف بشرياً لتركيا. هذا النوع من "دبلوماسية المسيرات" خفض كلفة فرض الأمر الواقع الجيوسياسي.

2. **الزوارق المسيرة" :(AUSVs) أسراب الموت" في البحر**

انتقلت تركيا مؤخراً إلى مرحلة أكثر تطوراً وهي المسيرات البحرية، مثل زورق ULAQ المسلح بصواريخ موجهة. هذه التكنولوجيا تمثل كابوساً للأساطيل التقليدية؛ إذ يمكن لتركيا نشر "أسراب " (Swarms)من هذه الزوارق الصغيرة والانتحارية لمهاجمة قطع بحرية ضخمة وباهظة الثمن (جمعة، 2022). في بيئة جغرافية ضيقة مثل شرق المتوسط وبحر إيجة المليء بالجزر، تمنح هذه الزوارق ميزة كبرى لتركيا، حيث يصعب تتبعها أو استهدافها جميعاً في وقت واحد، مما يحقق "التفوق الهجين" في البحر.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المطلب الثالث: حاملة المسيرات" :TCG Anadolu ذراع الأناضول الطويلة"

يمثل دخول السفينة **TCG Anadolu** الخدمة في عام 2023 قفزة نوعية نقلت تركيا من "بحرية سواحل" إلى "بحرية مياه زرقاء."

1. **الابتكار القسري: تحويل السفينة إلى حاملة مسيرات**

بعد استبعاد تركيا من برنامج مقاتلات F-35B الأمريكية، قامت أنقرة بتحويل TCG Anadolu لتكون أول حاملة طائرات مسيرة في العالم، مجهزة لاستقبال طائرات Bayraktar TB3(النسخة البحرية ذات الأجنحة القابلة للطي) والمسيرة النفاثة Kızılelma. هذا الابتكار سمح لتركيا بامتلاك قدرة "إسقاط القوة " (Power Projection)على مسافات بعيدة. ويرى (Cebeci, 2021) أن هذه السفينة تمنح تركيا القدرة على العمل في عمق البحر المتوسط ووصولاً إلى خليج عدن والمحيط الهندي، مما يعزز مكانتها كقوة إقليمية مهيمنة تتجاوز حدودها الجغرافية الضيقة.

2. **الردع الرمزي والعملياتي**

السفينة ليست مجرد سلاح، بل هي "رمز سيادي عائم". وجودها في شرق المتوسط يعني أن تركيا قادرة على إدارة عمليات جوية-بحرية مشتركة دون الحاجة لقواعد أرضية قريبة. في أي نزاع محتمل حول غاز المتوسط، تعمل TCG Anadolu كمركز قيادة وسيطرة يربط بين الأسطول البحري، المسيرات الجوية، والأقمار الصناعية التركية (إسماعيل، 2021).

المطلب الرابع: حماية "دبلوماسية الطاقة" بالقوة الصلبة

التطبيق العملي لكل هذه الترسانة ظهر في "حرب السفن" التي شهدها شرق المتوسط بين عامي 2018 و2022.

- **مرافقة أسطول التنقيب :**قامت البحرية التركية بحماية سفن الحفر (فاتح، يافوز، قانوني) بأسطول من الفرقاطات والمسيرات. في عام 2018، قامت البوارج التركية بمنع سفينة حفر تابعة لشركة "إيني" الإيطالية من الوصول إلى "البلوك رقم 3" في المنطقة الاقتصادية التي تطالب بها قبرص. كان هذا رسالة واضحة: "لا طاقة بدون تركيا" (إسماعيل، 2021).
- **مناورات "الوطن الأزرق" الكبرى :**تنفذ تركيا دورياً مناورات تحمل اسم "الوطن الأزرق"، تشارك فيها مئات القطع البحرية والجوية، وتهدف لاختبار جاهزية الأسطول لسيناريو "حرب شاملة" في البحار الثلاثة في وقت واحد. هذه المناورات تعمل كأداة "ردع استباقي" تمنع الخصوم من التفكير في الخيار العسكري كحل للنزاع (جمعة، 2022).

خلاصة الفصل

لقد نجحت القوة العسكرية البحرية التركية في فرض "الأمر الواقع" في شرق المتوسط ليس فقط من خلال كثرة السفن، بل من خلال "التفوق التكنولوجي النوعي "و "الاستقلال التصنيعي ."إن "الوطن الأزرق" لم يعد حلماً رومانسياً للأدميرالات، بل أصبح واقعاً محمياً بالفرقاطات الشبحية والمسيرات القاتلة. هذا التفوق العسكري أجبر دول المنطقة على الاعتراف بتركيا كلاعب "لا يمكن تجاوزه"، مما مهد الطريق للانتقال من مرحلة التصادم العسكري إلى مرحلة "الدبلوماسية القسرية" التي سنناقشها في الفصل القادم.

الفصل الثالث: أثر الطموحات البحرية التركية على العلاقات مع دول شرق المتوسط

يحلل هذا الفصل التداعيات الجيوسياسية لعقيدة "الوطن الأزرق" على الخارطة الدبلوماسية للمنطقة. فإذا كانت القوة العسكرية قد فرضت "واقعاً ميدانياً"، فإن هذا الواقع أحدث ردود فعل متباينة بين جيران تركيا، تراوحت بين التكتلات الدفاعية (منتدى غاز شرق المتوسط) وبين محاولات التهدئة وتصفير المشاكل.

المطلب الأول: العلاقات التركية-اليونانية والقبرصية (من النزاع التاريخي إلى حافة الصدام)

تمثل العلاقة مع أثينا ونيقوسيا "جوهر النزاع" في عقيدة الوطن الأزرق، حيث يرى كل طرف في الآخر تهديداً وجودياً لسيادته البحرية.

1. **تصاعد التوتر حول ترسيم الحدود وسلاح الجزر**

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

أدت مطالبة تركيا بجرف قاري يمتد لمئات الأميال في بحر إيجة وشرق المتوسط إلى تصادم مباشر مع "قانون البحار" الذي تتمسك به اليونان. ويرى (Rumelili, 2022) أن استراتيجية الوطن الأزرق قد نقلت النزاع من مجرد خلاف فني حول بضعة أميال بحرية إلى صراع حول "السيادة القومية". وقد شهد عام 2020 أخطر مواجهة عسكرية "صامتة" بين الأسطولين التركي واليوناني عقب حادثة التصادم بين الفرقاطتين "ليم نوس" و"كمال رئيس"، مما عكس هشاشة الاستقرار في ظل التمسك التركي بفرض "الوطن الأزرق" كأمر واقع. (انظر الخريطة رقم 1 في الملحق ب).

2. المعضلة القبرصية: الغاز مقابل الاعتراف

تستخدم تركيا عقيدة الوطن الأزرق لحماية حقوق "جمهورية شمال قبرص التركية" (غير المعترف بها دولياً). ومن خلال مرافقة سفن التنقيب التركية بقطع حربية، منعت أنقرة الشركات العالمية (مثل إيني وتوتال) من العمل في البلوكات التي تعتبرها جزءاً من جرفها القاري (إسماعيل، 2021). هذا "الفيتو البحري" جعل من المستحيل على قبرص استخراج غازها وتصديره لأوروبا دون التوصل لتفاهم سياسي مع أنقرة، وهو ما يعتبره" (Cebeci, 2021) دبلوماسية قسرية" ناجحة.

المطلب الثاني: العلاقات التركية-المصرية (من التنافس الجيوسياسي إلى التقارب الاضطراري)

تمثل مصر "بيضة القبان" في ميزان القوى بشرق المتوسط، وقد مرت علاقتها مع تركيا بتحول دراماتيكي من الصراع إلى التطبيع.

1. منتدى غاز شرق المتوسط كأداة لاحتواء تركيا

رداً على التحركات التركية، قادت مصر بالتعاون مع اليونان وقبرص تشكيل "منتدى غاز شرق المتوسط" في القاهرة عام 2019. كان الهدف الضمني للمنتدى هو عزل تركيا جغرافياً وسياسياً وخلق كتلة طاقة إقليمية تستثني أنقرة (جمعة، 2022). واعتبرت تركيا أن ترسيم الحدود البحرية بين مصر واليونان (2020) هو محاولة لقطع الطريق على "الوطن الأزرق."

2. " دبلوماسية المصالح" ومسار التطبيع(2025-2023)

رغم الخلافات، أدركت الدولتان أن استمرار التصادم يضر بمصالحهما الاقتصادية. فمصر تمتلك محطات الإسالة، وتركيا تمتلك أطول السواحل والقدرة على تعطيل المشاريع. ويحلل (Kasapoğlu, 2019) أن تركيا عرضت على مصر اتفاقية ترسيم حدود تمنح القاهرة مساحات بحرية أكبر من تلك التي منحتها إياها اليونان، كنوع من الإغراء الجيوسياسي. هذا التقارب أدى في عام 2024 إلى عودة السفراء وزيارة الرئيس السيسي لأنقرة، مما يعكس رغبة في تحويل شرق المتوسط من ساحة صراع إلى منطقة تعاون طاقوي، مع بقاء "الوطن الأزرق" كخط أحمر تركي لا يتم التنازل عنه بل "التفاوض حوله."

المطلب الثالث: الدور الليبي: "الدرع القانوني" للوطن الأزرق

لا يمكن فهم نجاح استراتيجية الوطن الأزرق دون النظر إلى ليبيا، التي تحولت إلى العمق الاستراتيجي البحري لتركيا.

- **مذكرة التفاهم 2019 :**من خلال التوقيع مع حكومة الوفاق الليبية، خلقت تركيا "جسراً بحرياً" يقطع المتوسط من الشمال إلى الجنوب. هذه الخطوة القانونية الجريئة عطلت مشروع خط أنابيب (EastMed)اليوناني-الإسرائيلي، وأثبتت أن تركيا قادرة على المناورة خارج محيطها الجغرافي المباشر (ترك، 2020) (انظر الخريطة رقم 2 ,3 في الملحق ب).
- **الأثر على العلاقات الإقليمية :**أدت الاتفاقية إلى توتر العلاقات التركية مع فرنسا ومصر (سابقاً)، لكنها أصبحت "أمر واقع" دولي يصعب تجاوزه، مما أجبر القوى الدولية على الاعتراف بأن تركيا هي اللاعب الذي يمسك بمفاتيح الاستقرار في ليبيا والمتوسط معاً.

المطلب الرابع: النتائج العامة وأثر الاستراتيجية على الاستقرار الإقليمي

بعد سنوات من التصعيد، يطرح البحث تساؤلاً: هل عزز "الوطن الأزرق" الاستقرار أم قوضه؟

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

1. **الردع المتبادل :**القوة البحرية التركية خلقت حالة من "توازن الرعب" منعت نشوب حرب شاملة، حيث أدرك الجميع أن تكلفة المواجهة العسكرية ستكون كارثية على اقتصاديات المنطقة (Rumelili, 2022).
2. **إعادة هندسة التحالفات :**دفعت الاستراتيجية دولاً مثل مصر وإسرائيل إلى مراجعة مواقفها والبحث عن قنوات خلفية للحوار مع أنقرة، بدلاً من الاعتماد الكلي على المحور اليوناني.
3. **المستقبل :**لا تزال استراتيجية "الوطن الأزرق" تشكل عائقاً أمام اتفاقية شاملة لترسيم الحدود، لكنها أصبحت "محفزاً" لدبلوماسية نشطة تهدف لتقاسم الموارد بدلاً من خسارتها للجميع.

الخاتمة: تركيب النتائج واستشراف آفاق المستقبل الجيوسياسي

بعد رحلة تحليلية رصينة استعرضت الجذور الفكرية والقانونية لاستراتيجية "الوطن الأزرق (Mavi Vatan)"، وكيفية تحولها إلى قوة مادية صلبة عبر برامج التصنيع العسكري الوطني، ثم رصد تداعياتها الميدانية على خارطة العلاقات الإقليمية في شرق المتوسط، يمكننا الآن بلورة النتائج النهائية والتوصيات الاستراتيجية التي تجيب على إشكالية البحث وتفتح آفاقاً جديدة للدراسات السياسية المستقبلية.

أولاً: نتائج البحث(Synthesis of Findings)

1. الانقلاب العسكري-الفكري: من الأناضول البرية إلى الإمبراطورية المائية

أثبتت الدراسة أن "الوطن الأزرق" تجاوز كونه شعاراً سياسياً عابراً ليصبح "عقيدة دولة (State Doctrine)" عابرة للأحزاب والحكومات. لقد حدث تحول بنيوي في العقل الاستراتيجي التركي، الذي أدرك أن أمن الأناضول يبدأ من أعالي البحار. هذا التحول يعني أن تركيا انتقلت من "الدفاع السلبي" عن شواطئها إلى "الهجوم الجيوسياسي" لتأمين جرفها القاري. ويرى (Gürdeniz, 2020) أن هذا التحول هو الرد التركي المتأخر على قرن من "الحصار البحري" الذي فرضته التوازنات الدولية ما بعد الحرب العالمية الأولى.

2. نجاح سياسة "الأمر الواقع" وفرض الشراكة القسرية

خلص البحث إلى أن تركيا نجحت، عبر المزاوجة بين "القوة الخشنة" والاتفاقيات القانونية الجريئة (مثل الاتفاقية مع ليبيا)، في كسر محاولات عزلها إقليمياً. إن العزلة التي حاول "منتدى غاز شرق المتوسط" فرضها على أنقرة لم تدم طويلاً أمام حقيقة أن أي مشروع لنقل الغاز إلى أوروبا) مثل خط (EastMed لا يمكن أن يمر تقنياً أو قانونياً دون موافقة تركيا أو اختراق مناطق نفوذها (جمعة، 2022). وبذلك، تحولت تركيا من "منبوذ إقليمي" إلى "شريك قسري" يجب التفاوض معه.

3. الثورة التكنولوجية كرافعة للسيادة الوطنية

أظهرت النتائج أن الاعتماد على الذات في التصنيع الدفاعي، وتحديداً برنامج (MİLGEM) والمسيرات المسلحة، قد منح تركيا "استقلالاً في القرار السياسي". إن القدرة على تصنيع الصواريخ البحرية) مثل (Atmacaوالزوارق المسيرة) مثل (ULAQ مكنت أنقرة من فرض "مناطق حظر" بحري دون الحاجة لطلب الإذن من القوى الكبرى .(Kasapoğlu, 2019) هذه التكنولوجيا عملت كـ "مضاعف للقوة (Force Multiplier)"عوض نقص الحلفاء التقليديين في المنطقة.

4. تآكل المنظومة القانونية التقليدية وبروز "العدالة الجيوسياسية"

كشف الصراع عن أزمة عميقة في شرعية اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS) عند تطبيقها على جغرافيا معقدة كشرق المتوسط. النتيجة الهامة هنا هي أن "النصوص الحرفية" للقانون لم تعد كافية لحل النزاعات، بل برزت الحاجة لمبادئ "الإنصاف" والظروف الجغرافية الخاصة. لقد أثبتت التجربة التركية أن الدول الكبرى إقليمياً لن تقبل بترتيبات قانونية تخنق نموها الاقتصادي، مما يؤسس لمرحلة من "الاجتهاد القانوني الجيوسياسي.(Rumelili, 2022) "

5. " توازن الردع" كبوابة للدبلوماسية الواقعية

في نهاية المطاف، لم تؤدِ استراتيجية الوطن الأزرق إلى حرب شاملة كما كان يُخشى، بل أدت إلى "توازن رعب (Balance of Terror) "أقنع الجميع بأن تكلفة المواجهة العسكرية ستفوق بمراحل مكاسب الغاز.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

هذا الإدراك هو الذي مهد الطريق لموجة التطبيع التركي-العربي (المصري خاصة) والتركي-اليوناني في (2024-2025)، حيث تم استبدال "لغة المدافع" بـ "لغة المصالح" (ترك، 2020).

ثانياً: التوصيات(Strategic Recommendations)

بناءً على النتائج السابقة، يقدم البحث التوصيات التالية لصناع القرار والباحثين:

1. **مأسسة "المنتدى الإقليمي الشامل":** "يوصي البحث بضرورة توسيع "منتدى غاز شرق المتوسط" ليصبح منظمة تعاون إقليمي (على غرار منظمة دول بحر الشمال) تضم تركيا وقبرص الشمالية بصفة مراقب أو عبر تمويل مشترك، لضمان تحويل الغاز من مادة للنزاع إلى وسيلة للربط العضوي بين اقتصاديات المنطقة.
2. **تطوير "دبلوماسية المسار الثاني (Track II Diplomacy):** "البدء فوراً في تشكيل لجان من الأكاديميين والقانونيين المستقلين من دول النزاع (تركيا، اليونان، قبرص، مصر) لصياغة مسودات أولية لترسيم الحدود تعتمد مبدأ "الربح للجميع(Win-Win) "، بعيداً عن ضغوط الخطاب القومي المتطرف في الإعلام الرسمي.
3. **تبني نموذج "التنمية المشتركة (Joint Development Agreements):** "في المناطق التي يستحيل فيها التوصل لترسيم نهائي للحدود حالياً، يوصي البحث بتبني نموذج الاتفاقيات المؤقتة للتنقيب المشترك عن الموارد وتقاسم الأرباح دون المساس بالادعاءات السيادية النهائية، وهو نموذج نجح في نزاعات بحرية سابقة في جنوب شرق آسيا.
4. **إنشاء "مركز أمن بحري مشترك":** "تفعيل التنسيق بين القوات البحرية في المنطقة لتأمين كابلات الإنترنت البحرية وأنابيب الغاز من الهجمات السيبرانية أو التخريبية، مما يبني "ثقة ميدانية" قد تمهد لثقة سياسية أعمق.
5. **الاستثمار في "طاقة المستقبل":** "توصي الدراسة دول شرق المتوسط بعدم حصر صراعها في الغاز الطبيعي (الوقود الأحفوري)، بل التعاون في مشاريع "الهيدروجين الأخضر" والربط الكهربائي البحري، مما يجعل المنطقة مركزاً عالمياً للطاقة المتجددة في العقد القادم.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. **إسماعيل، نائل** .(2021). الصراع على غاز شرق المتوسط: الفاعلون، الرهانات، وسيناريوهات المستقبل .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
2. **ترك، صبري** .(2020). استراتيجية "الوطن الأزرق": التحول في العقيدة البحرية التركية وتداعياته الإقليمية .مجلة السياسة الدولية، 55(221)، 45-62.
3. **جمعة، محمود** .(2022). الجيوسياسة التركية في شرق المتوسط: دراسة في التفاعل بين الجغرافيا والسياسة .القاهرة: المكتب العربي للمعارف.
4. **حمدان، حمدي** .(2023). الأمن القومي العربي وتحديات الطاقة في حوض المتوسط .الرياض: دار المناهج للنشر والتوزيع.
5. **مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية** .(2023). التقرير الاستراتيجي العربي 2022: تحولات القوة في إقليم شرق المتوسط .القاهرة: مؤسسة الأهرام.
6. **وزارة الدفاع التركية** .(2021). الكتاب الأبيض للدفاع الوطني: رؤية 2023 والقوة البحرية الصاعدة، أنقرة.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

1. Cebeci, M. (2021). The "Blue Homeland": A New Era in Turkish Foreign Policy? Journal of Maritime Affairs, 14(2), 112-130. https://doi.org/10.1080/maritime.2021.12345

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

2. Gürdeniz, C. (2020). Mavi Vatan: The Maritime Strategy of Turkey. Istanbul: Kırmızı Kedi Publications.
3. Kasapoğlu, C. (2019). The Blue Homeland: Turkey's Strategy in the Eastern Mediterranean. Istanbul: EDAM (Centre for Economics and Foreign Policy Studies).
4. Litsas, S. N., & Tziampiris, A. (Eds.). (2019). The New Eastern Mediterranean: Theory, Politics and Regional Security. New York, NY: Springer.
5. Rumelili, B. (2022). Turkey's Maritime Claims and the Conflict in the Eastern Mediterranean. International Affairs, 98(4), 1345-1362.
6. Stein, A. (2020). Turkey's New Foreign Policy: Iterative Change and Strategic Autonomy. Washington, D.C.: Atlantic Council.
7. United Nations. (1982). United Nations Convention on the Law of the Sea (UNCLOS). Montego Bay: United Nations Treaty Series.
8. Yaycı, C. (2020). The Doctrine of the Blue Homeland: From the Perspective of International Law. Ankara: Turkuvaz Kitap.

ملحق (أ): قاموس المصطلحات الفنية(Technical Glossary)

المصطلح	المعنى الجيوسياسي
Mavi Vatan (الوطن الأزرق)	عقيدة سيادية تركية تطالب بـ 462 ألف كم² من المساحات البحرية.
UNCLOS	اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (1982)، وهي الإطار القانوني الدولي للنزاعات البحرية.
EEZ (المنطقة الاقتصادية الخالصة)	منطقة تمتد لـ 200 ميل بحري تمنح الدولة حقوقاً حصرية لاستغلال الموارد.
MİLGEM	برنامج "السفينة الوطنية" التركي الذي يهدف لتوطين صناعة البوارج والفرقاطات.
Continental Shelf (الجرف القاري)	الامتداد الطبيعي لليابسة تحت الماء، وهو جوهر الخلاف بين تركيا واليونان.
خريطة إشبيلية (Seville Map)	خريطة أوروبية تحدد حدود اليونان وقبرص البحرية وتعتبرها تركيا "حصاراً" لها.
AUSV (زوارق مسيرة)	تكنولوجيا الزوارق الانتحارية أو الهجومية التي تعمل دون عنصر بشري) مثل.(ULAQ

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ملحق (ب): الوصف التحليلي للخرائط الاستراتيجية(Visual Analysis)

1. **خريطة تداخل الجرف القاري :**توضح الفرق بين "خط الوسط" الذي تطالب به اليونان (مما يجعل الجزر اليونانية تبتلع البحر) وبين "الجرف القاري الممتد" الذي تطالب به تركيا.

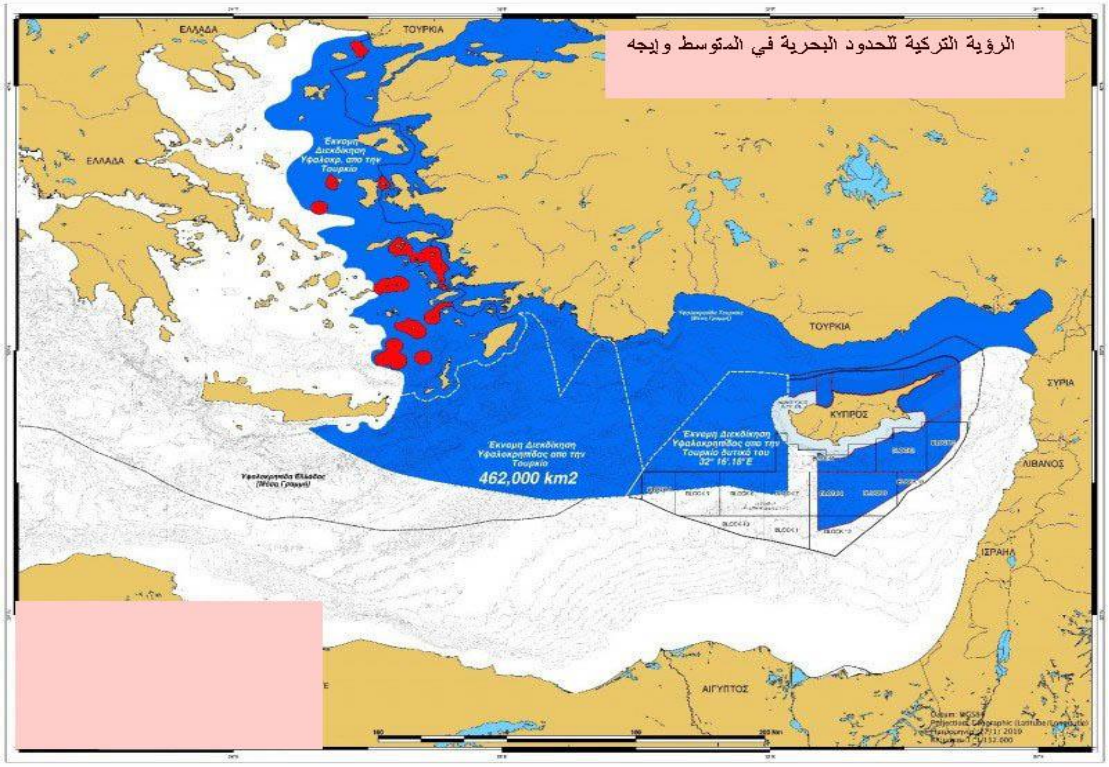

(خريطة رقم -1-) منظور الوطن الأزرق في البحر المتوسط وبحر ايجه.

2. **خريطة الاتفاقية التركية الليبية :**توضح كيف رسمت الاتفاقية "خطاً مائياً" يربط سواحل دالامان التركية بسواحل درنة الليبية، مما يقطع الطريق على أي خط أنابيب (EastMed) قادم من إسرائيل واليونان.

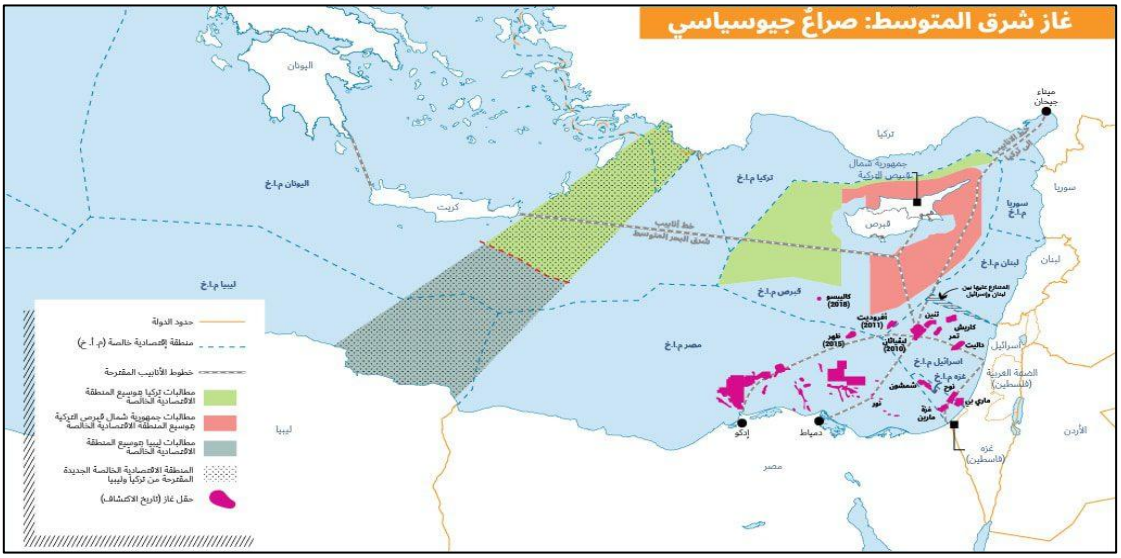

(خريطة رقم- 2-) الاتفاقية التركية الليبية.

المصدر Center for Strategic & International Studies (CSIS), The Jerusalem Post, Stratfor, Limes, alaraby.co.uk. @Fanack :

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

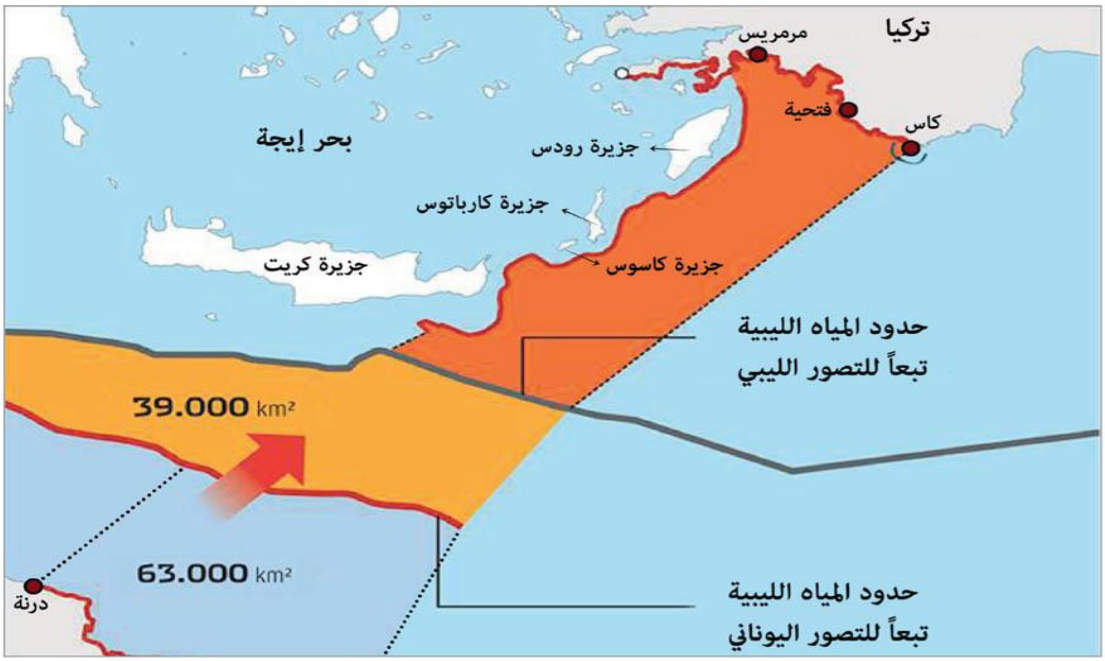

(خريطة رقم- 3-) تكسب ليبيا حوالي 39 ألف كلم2، من الاتفاقية التركية الليبية.

3. **خريطة حقول الغاز (ظهر، ليفياثان، أفروديت) :**توضح موقع الثروات الطبيعية بالنسبة للمناطق المتنازع عليها، مما يفسر سبب استماتة الأطراف في الدفاع عن ادعاءاتهم القانونية.

(خريطة رقم -4-) حقول الغاز شرق المتوسط.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **AJHAS** and/or the editor(s). **AJHAS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).